مدى تناول كتب الفقه بقسم الدراسات الاسلامية كلية التربية عدن لقضايا فقه الواقع المعاصر "دراسة تحليلية"

أمين قاسم عبد الله محمد القاسمي[1]
كلية التربية عدن- جامعة عدن

غسان ناصر محمد عبادي[2]
كلية التربية- جامعة أبين

خديجة سعد السباعي[3]
كلية التربية- جامعة أبين

DOI: https://doi.org/ 10.47372/jef.(2025)19.1.104

الملخص: هدف البحث إلى بناء قائمة بأهم قضايا فقه الواقع المعاصر التي يجب تناولها في محتوى كتب الفقه المقرر لقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية عدن، والكشف عن مدى تناول محتوى الفقه لتلك القضايا المعاصرة الجديدة، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وقائمة(استبيان) وبطاقة تحليل المحتوى كأداتين للبحث، وتمثل مجتمع البحث في جميع كتب الفقه المقررة بالقسم، ومن أهم نتائج البحث: أن هناك تدنيًا وشبه انعدام في مستوى تناول القضايا المعاصرة والمتمثلة في كل مجالات البحث وما اشتملت عليه من فقرات، ومن أهم توصيات البحث ومقترحاته:

1. إخضاع محتوى كتب الفقه بالقسم العلمي للمتابعة والتطوير، وتضمين محتواه لقضايا حديثة، وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي المالي والطبي والسياسي، لأنها من المتغيرات الجديدة ولها ارتباط مباشر بواقع الناس.
2. تبني البحث الحالي كمساق دراسي في برامج القسم العلمي، أو ضمن مواضيع الفقه المقررة على الطلبة، لكل المستويات.
3. إجراء دراسة تقويمية لمحتوى مقررات التربية الإسلامية في المراحل الدراسية الأخرى، في ضوء قضايا ومستجدات الواقع المعاصر، ومن وجهات نظر المعلمين ودرجة رضاهم عن محتوى تلك المواد.
4. إعداد تصور مقترح لتدريس محتوى مقررات الفقه في ضوء قضايا فقه الواقع وقياس فعاليته التدريسية.

الكلمات المفتاحية: القضايا الفقهية المعاصرة- قضايا مستجدة حدثت في الوقت الحاضر- الحكم شرعي - الاجتهاد.

المقدمة: يتسم العصر الذي نعيش فيه بعصر التطور والنمو في شتى مجالات الحياة، الطبية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ مما أدى إلى ظهور نوازل فقهية تمثل مستجدات دينية طرأت على الواقع الحياتي المعاش للمسلم ومن ثم وجب النظر في هذه الوقائع أو النوازل من أجل التوصل إلى الحلول الشرعية؛ لأنه لو لم يتم ذلك لتعسرت حياته، واختلط لديه الحلال بالحرام، والمباح بالمكروه.

ومن الله علينا بالشريعة، فأكمل لنا ديننا، وأتم نعمته علينا، فجاءت الشريعة الإسلامية شاملة في أحكامها كاملة في قواعدها، ونظمت علاقة الفرد بربه، وعلاقته بنفسه وأسرته ومجتمعه، وعلاقته بالكون من حوله تنظيماً رائعاً متناسقاً متوازناً، لا طغيان فيه لجانب على آخر، ولا قصور ولا خلل، فحقَ للمسلم الفخر بانتمائه لهذا الدين، وأن يتشبث بحبله المتين. (حمد:1432-2، 2011).

ويتصف الفقه الإسلامي بالتجدد والمرونة، ليستوعب تجدد الحياة وتغيرها وتبدل أحوالها وظروفها، فلا تبقى على وتيرة واحدة خاصة في عصرنا الحالي الذي يتسم بسرعة التغيير الذي لا يترك جانباً من جوانب الحياة إلا ويطاله بريشته، ويرسم له ملامح جديدة، مما أفرز صوراً تحتاج إلى فهم، وأوضاعاً تحتاج إلي دراسة واعية، وفقه المجتمع والواقع يوازي فقه النص، وبدون فقه المحل ومعرفة الاستطاعة بشكل علمي وموضوعي فسوف تستمر المجازفات وهدر الطاقات والعبث بالأحكام الشرعية والمساهمة السلبية بالإساءة إليها، ولو عن حسن نية، فلا يمكن أن يسمى فقيهاً حامل النصوص؛ لأن فقه الواقع قسيم فقه النص ومكملاً له، فلا فقه لنص بلا فقه لمحله. (بوعود: 2006، 29). كما يتميز بقابليته للانفتاح والتطور حسب ظروف الزمان والمكان، فمنهج الإسلام منهج واقعي للحياة، يحث المسلم على إعمال العقل والتفكير في الآيات الكونية، والتدبر في القرآن والسنة لاستنباط الأحكام الشرعية المطلوبة لقضايا العصر ومشكلات الحياة ومستجداتها، فهو يتسع لكل ما يستجد للناس من مسائل وقضايا فهو صالح لكل عصر وجيل، قادر على الوفاء بحاجات الناس على اختلاف بيئاتهم وأعرافهم. والقضايا المستجدة المعاصرة ألقت بظلالها على جميع جوانب الحياة الإنسانية، واختلفت مواقف الأمم والشعوب حيال هذه القضايا، إلا أن المجامع الفقهية وفقهاء العصر يقومون بجهود كبيرة، وإن كانت غير كافية، نظراً لقلة المجامع وقلة المتخصصين في النوازل الفقهية، مع كثرة هذه المستجدات والقضايا، وأيضاً لضعف إمكانيات القائم من هذه المجامع، فهي تحتاج لدعم مادي ورسمي حتى تؤدي الواجبات التي تقدر عليها، كما تقع على عاتق الفقهاء المعاصرين مسؤولية كبيرة، فلا بد من مواكبة النوازل الفقهية، وفتح النوافذ على الفقه الإسلامي بكافة مذاهبه المعتبرة، مع ضرورة التواصل مع ذوي التخصصات سواء في مجال الطب أو الاقتصاد أو الاجتماع أو غيره، للتباحث معهم حول النازلة الفقهية وبناء الأحكام عن دراية وفهم. (القرضاوي، 1425ه:17-18). وتبرز أهمية الوعي بالقضايا الفقهية المعاصرة في أنها السبيل أمام الناس لإيضاح حكم القضية الفقهية المعاصرة، خاصة مع سنن الله في تقلب الزمان وتغير المكان، وتوالي الأحداث، وتقلب الأزمنة والأمكنة تتغير الأحوال؛ مما يدفع المسلم إلى طلب الفتوى في أحكامها الشرعية، كالأجوبة عنها؛ ليخضع الناس إليها، فتستكين أفئدتهم، ولا غرو في أن ذلك دلالة على شمولية الإسلام وخلوده، كصلاحه لكل زمان ومكان. فالوعي والاهتمام بالقضايا الفقهية المعاصرة فيه مراعاة لمقتضيات الرحمة، وتحقيق لمصالح الناس، كدفع للمفاسد التي يمكن أن تطرأ على حياتهم، نظراً لعدم الاجتهاد في الوصول للحكم الشرعي الصحيح. ونظراً للأهمية السابقة بالقضايا الفقهية المعاصرة، فقد حظيت باهتمام الباحثين، فقد أجريت العديد من الدراسات؛ كدراسة الخوالدة (2007) التي هدفت إلى التحقق من أثر تدريس وحدة تعليمية مطورة في تحصيل طالبات

التعليم الثانوي بالأردن، لمبحث الثقافة الإسلامية، في ضوء القضايا الفقهية المعاصرة، ودراسة المالكي(1429) التي هدفت إلى تقويم مقررات الفقه في المرحلة الثانوية في ضوء المستجدات الفقهية المعاصرة بالسعودية، ودراسة القحطاني(1430) التي هدفت إلى مدى تناول مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة للقضايا الفقهية المعاصرة بالسعودية، ودراسة السيد،(1438) التي هدفت إلى التحقق من فاعلية برنامج قائم على التعلم النشط في تنمية الوعي بالقضايا الفقهية المعاصرة، لطلاب المرحلة الثانوية الأزهرية بمصر، ودراسة الجلال(2006) التي هدفت إلى تحديد أهم القضايا العلمية والمعاصرة التي يحتاجها طلبة المرحلة الثانوية، في التربية الإسلامية باليمن، ودراسة النجار(2015) التي هدفت إلى بناء قائمة بأهم القضايا الفقهية التي ينبغي تضمينها في محتوى كتب الفقه للمرحلة الثانوية(الفرع الشرعي) بفلسطين، ودراسة العتيبي(2005) التي هدفت إلى تعرف القضايا التي تعد متطلب للحياة المعاصرة ويمكن تضمينها في محتوى مقررات الفقه للمرحلة الثانوية، ومدى تضمن محتوى تلك المقررات للقضايا المعاصرة، بالسعودية.. لذا فإن فقه القضايا العصرية من أهم فروع الفقه الإسلامي، لدوره الكبير في بيان أحكام الشريعة الإسلامية المرتبطة بواقع الحياة في جميع مجالاتها، فدوره هو تنزيل أحكام الشريعة على الواقع الحياتي ليصبغه بصبغتها، ويجري عليه أحكامها، وهو ذلك المحك الذي تعرف من خلاله واقعية الشريعة الإسلامية ومدى مراعاتها لأحوال المكلفين، ومدى انسجامها مع طبيعة البيئة الزمانية والمكانية الحادثة.

وتبرز أهمية تضمين قضايا الفقه المعاصر(المستجد) في مناهج الفقه للمرحلة الجامعية، بحيث يتم تضمين هذه القضايا بشكل متدرج على أن يراعي فيها مصفوفة التتابع، ويشير العتيبي (2005) أن ربط محتوى المواد الدينية بواقع الطلاب يستدعي ضرورة اهتمام مخططي مناهج الدراسات الإسلامية وخصوصاً الفقه، بتضمينها الأحكام الشرعية للقضايا المعاصرة المطروحة في العالم، كالتلوث، والبطالة، ونقل الأعضاء والاستنساخ وغير ذلك. وتسعى الدراسات الإسلامية كمنهج دراسي إلى تحقيق غايات منها: إعداد الإنسان الصالح وفق منهاج الله تعالى، وتفاعله مع بيئته الاجتماعية وتقدير المسئولية. (مدكور،2002،269).

ولتحقيق هذه الغايات على أكمل وجه وأتم صورة، يحسن بمحتواها أن يتوافر فيه ارتباط المحتوى العلمي بطبيعة المجتمع الذي تدرس فيه ومشكلاته وآماله والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كما يجب أن يتناول المحتوى تحليلاً للقضايا الإسلامية المعاصرة والأحداث الجارية، وأن يقدم الحلول الإسلامية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع. والفقه كما هو معلوم أحد مجالات الدراسات الإسلامية المقرر على الطلبة دراسته في كل مراحل التعليم المختلفة وهو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، أو الأحكام نفسها.

وتأسيساً على ما سبق فإنه أصبح من الأهمية بمكان الاستجابة لقضايا العصر وتحدياته، وإنه من المرغوب لمناهج الدراسات الإسلامية وخصوصاً الفقه منها، أن تستجيب لهذه القضايا التي يدور حولها الجدل، وأن تناقشها، وتفند الزائف والمضلل منها لاسيما وأنه يمكن تكييف منهج الفقه الإسلامي تبعاً لحاجات المجتمع ومواجهة المشكلات الدينية المستجدة في هذا الزمان أو ذاك المكان وأن تحرص هذه المناهج الدراسية على توعية الطالب بقضايا واقعه التي يعايشها، وأن توثق صلته بمعترك الحياة والبيئة المحيطة به، لئلا يكون الطالب منفصلاً في دراسته عن واقعه ومجريات حياته، وظروفه وخصائصه، بمعنى أن تنطلق المناهج الدراسية من فهم ووعي ودراسة لهذا الواقع وهو ما يطلق عليه فقه الواقع المعاصر وأن تكون تطبيقات المنهاج ومقرراته ونشاطاته وأمثلته ونصوصه متفقة مع حاجات المجتمع الواقعية ومبادئه وقيمه الإسلامية، وذلك بمراعاة الاختصاصات التي تحتاجها الأمة في كل بيئة كالاختصاصات الصحية والإدارية والثقافية والفكرية والسياسية بما يعين على رفع شأن الأمة وتحقيق شريعة الله ومنهجه وحضارة الإسلام الفكرية والروحية.

مشكلة الدراسة: بالرغم من أهمية الفقه عامة، وفقه الواقع المعاصر خاصة، إلا أن الدراسات المتخصصة في هذا المجال قد أكدت ضعف اهتمام مناهج الشريعة والدراسات الإسلامية بقضايا الواقع المعاصر التي يحتاج المسلم إلى معرفة الحكم الشرعي المتعلق بها، ليكون على بينة من أمره، فمناهجنا هي أقل مواءمة للواقع، ولا تستجيب لمستقبله ضمن الواقع الذي يعيش فيه، ولا تزود الطالب بالتعلم والتأقلم مع بيئته، وبالتالي عليها مواكبة عصر الانفجار المعرفي والمتغيرات المتلاحقة، وأن تكون أرضية وليس سقفاً للمعرفة، لذا فإن ملاءمة محتوى المناهج للواقع تساعد على ترابط المجتمع من أجل تنميته.. وانطلاقاً من أن المناهج لا توجد من فراغ، بل ترتبط بقاعدة المجتمع المادية والروحية، فإن المحتوى الجيد للمناهج هو الذي يوائم المجتمع، ويعبر عن ثقافته على أحسن وجه، وجاءت فكرة البحث هذا من شعور الباحثين كأحد مخرجات هذه الكلية إذ تتلمذوا ونهلوا من هذه المقررات الدراسية ردحاً من الزمان ليصبحوا معيدين في الكليات فيما بعد لفترة من الزمن، ثم أساتذة مناهج وطرائق تدريس، فقضايا فقه الواقع المعاصر تكاد تكون غائبة من تلك المقررات الدراسية، وأن تناول بعض القضايا الفقهية يتم باستخدام مفاهيم قديمة قد تسبب إشكالاً في فهم الطلاب لها، كما لمس الباحثون رغبة وشغوفاً من الطلبة إلى التزود بهذا الفقه، للوقوف على حكم الشرع في العديد من القضايا التي يقابلوها لمواجهة المتغيرات على قاعدة فقهية، يجنبهم الانزلاق من حيث لا يشعروا في أمور كثيرة هم في غنى عنها، لاسيما كون فقه الواقع مجالاً وظيفياً لا ينفك عن التطبيق، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث، والتي يطمح الباحثون به أن تكون خطوة في جعل خصوصية لمناهج الدراسات الإسلامية وخاصة الفقه، إدراج العديد من القضايا الخاصة بفقه الواقع المستجد في السياسة والامور الطبية، والأحوال الشخصية، والجوانب المالية والاستثمار وموقف الشرع منها، والعديد من القضايا التي اشتُقت من الدراسات السابقة، والمصادر والمراجع والأدبيات التي تناولت فقه الواقع، ومن هنا تبلورت مشكلة البحث التي تتمثل في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تناول كتب الفقه المقرر لقسم الدراسات الإسلامية كلية التربية عدن لموضوعات قضايا فقه الواقع المعاصر الجديد في ضوء التصور الإسلامي؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أهم قضايا فقه الواقع المعاصر الواجب تناولها في محتوى كتب مقرر الفقه لقسم الدراسات الإسلامية كلية التربية عدن؟
2. ما مدى تناول محتوى كتب الفقه المقررة لقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية عدن لتلك القضايا الفقهية المنصوص عليها؟

أهداف البحث: سعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بناء قائمة بأهم قضايا فقه الواقع المعاصر التي يجب تناولها في محتوى كتب الفقه المقرر لقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية عدن، لإثراء محتويات تلك المقررات الفقهية بقضايا جديدة، وربطها بواقع المسلم المعاصر.
2- الكشف عن مدى تناول محتوى مقرر الفقه لقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية عدن لأهم القضايا الفقهية الجديدة.

أهمية البحث:

- تسليط الضوء على محتوى مرحلة مفصلية للطالب (الجامعة)، وعدم اقتصار المناهج على تزويده بمعرفة حول قضايا محدودة ومكررة، بل ينبغي أن يكتسب الطالب معارف ذات صلة بواقعه اليومي، ويستفيد منها في حياته العلمية والعملية.

- مساعدة مخططي المناهج الإسلامية، في عملية تطوير محتوى الفقه للمرحلة الجامعية ومناهجها، من خلال تحديد مواطن القوة وجوانب الضعف في هذه المحتويات بالنسبة لعلاقتها مع هذه القائمة.

- تشكل نتائج البحث قدراً من الاهتمام بالنسبة للمهتمين بالشأن الفقهي بشكل عام، وقضايا النوازل الفقهية العصرية بشكل خاص، وذلك من حيث تقديم صورة عن تناول المحتوى لتلك القضايا.

- البحث الأول حسب علم الباحثين في جامعتي عدن وأبين وكليتي التربية عدن وزنجبار، الذي تناول القضايا الفقهية المعاصرة.

حدود البحث: تم إجراء هذه البحث وفق الحدود التالية:

الحد الموضوعي: قضايا فقه الواقع المعاصر في مجالات: 1. العبادات. 2. المعاملات. 3. الأحوال الشخصية. 4. السياسة والاقتصاد. 5. الطب. 6. القضايا العامة، وتناولها أو تضمنها في مقررات محتوى الفقه لطلبة قسم الإسلامية دون غيرها من المقررات والمجالات.

وسيقتصر التحليل على المحتوى، دون بقية منظومة المنهاج (الأهداف، الأنشطة، التقويم) لبرنامج البكالوريوس دون غيره من البرامج

الحد المكاني: محافظة عدن/ كلية التربية عدن/ قسم الدراسات الإسلامية.

الحد الزماني: الفصل الثاني من العام الدراسي 2021- 2022م

مصطلحات البحث: تناولت البحث المصطلحات التالية:

المدى: ويقصد به: إدراك الفرد لأشياء معينة في مواقف أو ظاهرة (شحاته، وآخرون،36،2003): يعرف إجرائيًا: مستوى الاجابة على مقياس وعي طلاب قسم الدراسات الإسلامية بالقضايا الفقهية المعاصرة المطلوب توفرها في محتوى الفقه..

القضايا: جمع قضية، وهي مأخوذة من قضى: وهي الأمر المتنازع عليه التي تعرض على القاضي أو المجتهد ليحكم أو يفتي فيها (الفيومي، د.ت:696/2.)

الفقه: لغة الفهم الدقيق، (الفيروز آبادي،1406ه:1714/1).. واصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، ومعلوم أن الفقيه يبحث في فعل المكلف من حيث ما يثبت لـه من الأحكام الشرعية، والفقه هو المرجع في معرفة الحكم الشرعي فيما يصدر عن الإنسان أو ما يعترضه من مسائل في حياته. (الزحيلي،1406 :28/1.)

فقه الواقع: هو الفهم الدقيق لواقع الناس ضمن خصائصهم وسماتهم الذين يمثلون أرضية المنهج التربوي الإسلامي بكل شموله وكماله، وذلك لإيجاد أكبر قدر من التفاعل بين مقتضيات المنهج الرباني، وفاعلية المكلفين برسم معالمه في واقع حياتهم، لتحقيق أعلى مراتب العبودية لله تعالى. (السامرائي:72،1997)

ويعرف إجرائيًا: هو العلم بالأحكام الفقهية المتعلقة بالقضايا والأحداث والنوازل الجديدة الجارية في حياة المجتمع والمستمدة من مصادر الشريعة، بعد دراسة معمقة لأحوال الناس وظروفهم، التي ينبغي تضمنها في مقررات كتب الفقه لقسم الدراسات الإسلامية.

القضايا الفقهية المعاصرة: هي المسائل الحداثية التي لم تقع من قبل ويبحث العلماء حكمها الشرعي، ليعرف المسلمون كيف يتصرفون تجاهها (الأشقر:2000، 26)

ويعرف إجرائيًا: قضايا فقهية عصرية حدثت في الوقت الحاضر يفترض أن تكون معروفة ومتناولة في المحتوى التعليمي المقرر لمساقات الفقه الاسلامي لطلبة قسم الدراسات الاسلامية بكلية التربية عدن، والتي تحتاج إلى حكم شرعي واجتهاد العلماء المتخصصين فيها. فمصطلح قضايا فقهية معاصرة: يعني أن هناك قضايا مستجدة تستحق أن توجه إليها العناية في البحث والتأصيل والتقويم.

الإطار النظري: دوافع وبواعث ظهور قضايا فقه الواقع المعاصر.

1. **العولمة، والانفجار المعرفي، والتقدم التقني:** العالم اليوم يواكب ثورة في المعرفة والمعلوماتية، لم يشهد لها مثيلاً من قبل، كما يشهد تقدمًا صناعيًا وتقنيًا في كافة فروع المعرفة، وفي شتى مجالات الحياة، كما أن للعولمة دوراً خطيراً وبارزاً في ظهور الكثير من القضايا المعاصرة، فالعولمة تستند على قيم مادية تنفي الإنسانية كإنسانية، وتطرح رؤى تدور حول السوق والسياحة، أي أنها تدور في جوهرها حول الإنسان الاقتصادي والإنسان الجسماني (مبروك، 1999،89). ومن مخاطرها أن ثقافتها غير مكتوبة، بل هي مبثوثة عبر الأقمار الصناعية والفضائيات، وتتغلغل في أساليب الحياة اليومية كالطعام والشراب والكساء والمواصلات كالهاتف والتلفاز ونظم التعليم وفرص العمل، والمعرفة باللغات الأجنبية، والهجرة للدول الأجنبية أي ثقافة التدويل (حنفي،2002،29).
2. **الانفتاح الإعلامي وثورة الاتصالات:** إذا لم يدعم الإعلام القيم ولم يقم بدوره التثقيفي والتوجيهي والإرشادي والتعليمي؛ فإنه يصبح خطراً على العملية التربوية، ولقد أصبح الإعلام الحالي إلا ما ندر، مسخراً لدفع الإنسان بعيداً عن القيم والأخلاق، وإشاعة ثقافة الجنس والجريمة والتمرد وقتل أوقات الشباب بما يبثه من برامج وأفلام ومسلسلات، وأصبحت تشكل خطراً على النظام التعليمي والحياة الثقافية والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي. (أمين،1998، 128).. وهنا تتأكد أهمية بناء مناهج قادرة على مواجهة إفرازات الإعلام، وكل القضايا المستجدة لتمكين النشء من المضي بخطوات ثابتة واثقة، والسير على أرض صلبة مستقرة.

3. **ضعف الالتزام بالدين، والافتتان بالنمط الغربي:** فقد سيطر نمط الحياة الغربية وأعرافها على كثير من جوانب الحياة، بالإضافة إلى غزو القوانين الوضعية لكثير من بلاد المسلمين، وتفريط الناس في التزامهم بأحكام الدين، وما يلحق بذلك من التوسع في الملذات والمطاعم والمساكن والمراكب والملابس والانشغال بالملاهي والاستكثار من المكاسب، وقد دل على ذلك قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور (القحطاني،2009، 117).

4. **تأثير شبكة الانترنت:** استوعبت شبكة الانترنت انعكاسات الثورة المعرفية التي اجتاحت العالم مؤخراً من خلال قدرتها الهائلة على تحويل العالم إلى قرية كونية يتم فيها التواصل العلمي والمعرفي بكل يسر وسهولة متخطيا الحدود الزمانية والمكانية.. كما إن كثرة المستجدات والقضايا المعاصرة وتداخلها وتشابكها يلقي على الفقهاء عبئاً بالاجتهاد، والتأسيس لعلم موسوعي للتشريع الإسلامي والمعارف الإنسانية الأخرى، والتعاون بينهما تعاوناً يستوعب كل جوانب القضية المجتهد فيها، فالعالم المجتهد في العلوم الشرعية يكمله عالم متخصص متبحر في العلوم الدنيوية والإنسانية والتطبيقية، للتوصل إلى تصور متكامل وحل صحيح للقضية. (بوعود،2006،40)

فوائد وأهمية دراسة فقه الواقع:

1. حاجة العصر إلى الاجتهاد لما يعرض من قضايا لم تعرض لمن تقدم عصرنا، وكذلك ما سيحدث من قضايا جديدة في المستقبل، فالعلماء مدعوون إلى استنباط تلك الأحكام والبحث عن تلك الضوابط، مستنيرين بمقاصد الشريعة وقواعدها العامة. (ياسين،1419: 6.)
2. معرفة الواقع للوصول إلى الحكم الشرعي واجب من الواجبات التي يجب أن يقوم بها طائفة متخصصة من طلبة العلم المسلمين النبهاء، كأي علم من العلوم الشرعية أو غير ذلك. (الألباني،1992،35)

فقه الواقع في القرآن الكريم، والسنة النبوية والصحابة الكرام.

أولاً: فقه الواقع في القرآن الكريم:

1. القرآن الكريم لم يفرض القتال على المسلمين إلا بعد الهجرة، على الرغم من إلحاح المسلمين وطلبهم الإذن بالقتال وهم في مكة حيث كان القتال محظوراً، وموضوعات القرآن المكي تدور حول العقيدة وإثبات النبوة والإيمان بالغيب ويغلب على أسلوبها الشدة والحرارة، والمدني تدور موضوعاته حول إقامة المجتمع المؤمن والتشريع له في كل ما يحتاج إليه من عبادات ومعاملات وتشريعات وعقوبات، يتصف أسلوبه بأنه تعليمي شرعي هادئ النفس هادئ النبرة يخاطب العقول والقلوب، وسر تغيير الخطاب هنا وهناك هو مراعاة المكلف المخاطب وأحواله، فالقرآن المكي يخاطب أولاً المشركين المناوئين لعقيدة التوحيد، الجاحدين لنبوة محمد المتطاولين عليه، لذا ساد الخطاب لغة القوة والسخونة، أما المدني فيخاطب المجموعة المؤمنة الجديدة، ليكلفها بالأوامر والنواهي، لذا ساد الخطاب لغة الهدوء والتعليم (القرضاوي: 2004، 22).

2. لم الله يبعث رسولاً إلا لمعالجة قضية من قضايا الفساد والظلم، ويصلح وضعاً من الأوضاع المنحرفة فقد أرسل الله شعيباً عليه السلام لإصلاح الفساد الاقتصادي السائد إضافة إلى الدعوة إلى الله، قال تعالى (ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين) هود 85)، كذلك إرسال سيدنا لوط عليه السلام لإصلاح الفساد الأخلاقي الاجتماعي الذي كان سائداً في مجتمعه، قال تعالى:(ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون أئنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم تجهلون) النمل:54- 55.. وكذلك إرسال موسى لإصلاح فساد سياسي، وآخر اقتصادي فالفساد السياسي ممثل في فرعون وملئه، قال تعالى (إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين) القصص:4 .. والطغيان الاقتصادي ممثل في قارون، قال تعالى:(ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين) القصص: 77، وهكذا كان كل رسول يعالج واقع الناس الذين أرسل فيهم، ويأتيهم بالحلول الربانية التي تخرجهم من غياهب الحيرة والضياع. (بوعود: 88-90 2006:). وكثيراً ما كانت الآيات تنزل بحسب حاجات الناس ومتطلباتهم، أي بحسب واقعهم وأسئلتهم التي تشغلهم، لذلك نجد كثيراً من الآيات تبدأ بعبارات مثل: يسئلونك "أو" يستفتونك، والأمثلة في كتاب الله كثيرة منها، قوله:(يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) البقرة 219.. وقد كان القرآن ينزل مجيباً ومقوماً ومصلحاً وموجهاً بالإجابات الشافية عن أسئلتهم وتلبية حاجاتهم وحل مشكلاتهم) المصدر السابق،97-99). فالقرآن الكريم في تشريعاته يراعي واقع المكلفين فيخاطبهم بلسانهم، ويعالج قضاياهم، ويصلح ما فسد من أحوالهم، ويقر ما صلح منها ويبقي عليها، ويستعرض واقع من قبلهم لأخذ العبر والعظات من قصص السابقين، كما يلبي حاجاتهم ويفي بمتطلباتهم، ويجيب عن أسئلتهم.

ثانياً: فقه الواقع في السنة النبوية: تعد سيرة النبي عليه السلام تطبيقاً عملياً للقرآن الكريم، ويظهر فيها بوضوح تعامله بجدارة وحكمة مع الواقع، ويظهر فقه الواقع في السنة النبوية من خلال ما يلي:

1. مخاطبة الناس حسب أفهامهم: من الحكمة مخاطبة الناس بما يفهمون، وما تسيغه عقولهم، لا بما يعجزون عن فهمه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رجل: يا رسول الله حدثني بحديث واجعله موجزًا، فقال: صل صلاة مودع، فإن كنت لا تراه، فإنه يراك، وايأس مما في أيدي الناس، وإياك وما يعتذر منه، تعش غنيا (الطبراني:1995، ح 4424) فالرجل يطلب حديثاً موجزاً، ويراعي قدرة الرجل على الاستيعاب فلا يزيده على ثلاث .
2. **مراعاة أحوال الناس والتيسير بهم**: الناس يتقلبون في الشدة والرخاء، وكان النبي صلى الله عليه وسلم، يراعي أحوالهم تلك، فعن عمران بن حصين رضي الله عنه وكان به بواسير، فسألت النبي عن الصلاة، فقال: صلّ قائما، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب)،البخاري: شرح الفتح:1997،117) فالواجب يؤدى في أي حال من الأحوال، وبالقدر الممكن والمستطاع.، ودخل يوماً المسجد، فإذا حبل ممدود بين الساريتين، فقال: ما هذا الحبل؟ قالوا : حبل لزينب فإذا فترت تعلقت به، فقال: لا، خّلوه، ليصلّ أحدكم نشاطه، فإذا تعب فليقعد) البخاري والنسائي (العيادي:2004، 326).

ثالثاً: فقه الواقع عند الخلفاء الراشدين: اتبع الصحابة رضوان الله عليه أجمعين منهج النبي في فهم الواقع، ومراعاة أحوال المكلفين، ومن الأمثلة على مراعاة الصحابة لفقه الواقع ما يلي:

1. العبادات: زيادة الأذان الأول في عهد عثمان رضي الله عنه، وهو لم يكن موجودا في عهد النبي ولا في عهد أبي بكر وعمر، وإنما سنه الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه لإعلام الناس بدخول الوقت في أوله. وهذه نازلة، وهذا ما واجهها به الصحابة من فقه، بسبب اتساع المدن والأمصار في وقتهم (القارئ:15،1994)

2. المعاملات: تضمين الصناع: بعد عهد الرسول في زمن الصحابة، ظهرت حوادث كانت وليدة، ضعف الوازع الديني عند بعض الصناع وكانت المصلحة تقضي بتضمينهم لحفظ حقوق الناس، ومما يروى عن الإمام علي رضي الله عنه في هذا الشأن قوله: (لا يصلح الناس إلا ذاك) وهذا يدل على أن الفتوى تختلف باختلاف حال الناس وواقعهم (شرف الدين:1985 ،106)

3. الحدود: في حد الخمر: فقد كان شارب الخمر في عهد النبي يضرب بالجريد والنعال ويبكّت (بمعنى أن يقال له: أما تستحي، أما تتقي الله، ونحو ذلك) وفي عهد أبي بكر جلد أربعين، وفي عهد عمر كثر شاربو الخمر فاستشار علياً، فأشار عليه بالجلد ثمانين جلدة (القارئ: 16،1994) على أن الجلد ثمانين لم يلتزمه عمر دائما فكان إذا أتي بالرجل القوي المنهمك في الشراب ضربه ثمانين، وإذا أتي بالرجل الضعيف الذي كانت منه الزلة ضربه أربعين. (شرف الدين:1985 ،194)

4. الأحوال الشخصية(الطلاق) روى الإمام مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الطلاق كان على عهد النبي وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر، أن طلاق الثلاث كانت توقع واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم بمشاورة من الصحابة، وحقيقة هذه المسألة والله أعلم أن عمر كان يسأل المطّلق الذي أوقع الثلاث دفعة واحدة عن قصده ماذا يقصد هل يقصد إيقاعها ثلاثاً أو أنه قصد التأكيد وإيقاعها واحدة. ثم لما تتابع الناس على ذلك، وكثر منهم واستخفوا به صار لا يسأل أحداً عن مقصده، ولا يفرق بين من يقصد التأكيد وإيقاعها واحدة وبين من لا يقصد ذلك، ويمضيه على الجميع ثلاثاً ردعاً للناس الذين كثر منهم هذا واستخفوا بحدود الله عز وجل، وهذا مثال لطريقة الصحابة رضوان الله عليهم في مواجهة النوازل، فإن الحال في وقت عمر قد تغيرت عن الحال في وقت النبي وأبي بكر (القارئ:1994 ، 15)

الدراسات السابقة:

1- دراسة هاشم:1999، (تقويم كتب التربية الإسلامية في التعليم الثانوي الفني في ضوء بعض القضايا المعاصرة وتساؤلات الطلاب الدينية). هدفت الدراسة إلى التعرف على القضايا الدينية المعاصرة التي ينبغي أن تتضمنها كتب التربية الإسلامية في التعليم الفني الثانوي بمصر، والتعرف على التساؤلات الدينية التي يحتاج الطلاب، والوقوف على واقع هذه القضايا في تلك الكتب للتعليم الفني، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة واستمارة لتحليل المحتوى أداتين للدراسة في ضوء القضايا الدينية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: قائمة بأهم القضايا الدينية اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية بالتعليم الفني وتنوعت هذه القضايا في الزكاة والمعاملات والتلقيح الصناعي وفي الطب، وقضايا الإنجاب، والإدمان، والفنون، وجراحات التجميل، وتحويل الجنس، والأطعمة، إضافة إلى قضايا أخرى متنوعة، لم تتناول كتب التربية الإسلامية بصورة مباشرة وغير مباشرة القضايا الدينية المعاصرة، ما عدا قضيتي تجريف واستصلاح الأراضي في كتابي الصف الأول الثانوي والثالث الثانوي بالتعليم الفني، لم تجب كتب التربية الإسلامية عن تساؤلات الطلبة بدرجة كافية.

2- دراسة أحمد:2003، (مدى تضمين القضايا المعاصرة محتوى مناهج التربية الإسلامية بالمرحلة الإعدادية لمملكة البحرين) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تضمين القضايا المعاصرة في محتوى كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الإعدادية في مملكة البحرين، وتكون مجتمع الدراسة من كتب التربية الإسلامية للصف الأول الإعدادي، والثاني الإعدادي، والثالث الإعدادي، واستخدمت **الدراسة** المنهج الوصفي القائم على أسلوب تحليل المحتوى، أما أداة الدراسة كانت قائمة لأهم القضايا المعاصرة التي تناسب تلك المرحلة ،وتم تحليل كتب التربية الإسلامية في ضوئها.. ومن أهم النتائج: إن كتاب التربية الإسلامية للصف الاول الإعدادي وردت فيه خمس قضايا فقط بصورة صريحة، بنسبة مئوية قدرها (18) من القضايا المهمة للمرحلة الإعدادية، والتي بلغت سبعاً وعشرين قضية، والنتيجة الثانية كتاب التربية الإسلامية للصف الثاني الإعدادي ظهرت فيه خمس قضايا بصورة صريحة بنسبة مئوية قدرها 18 من القضايا المهمة للمرحلة الإعدادية، والنتيجة الثالثة: كتاب التربية الإسلامية للصف الثالث الإعدادي ظهرت فيه خمس قضايا فقط بصورة صريحة بنسبة مئوية قدرها18من القضايا المهمة للمرحلة الإعدادية والتي بلغت سبعا وعشرين قضية.

3- دراسة البوسعيدي: 2003،(تقويم كتب التربية الإسلامية بسلطنة عمان في ضوء بعض القضايا المعاصرة) هدفت الدراسة إلى تقويم كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية في ضوء بعض القضايا المعاصرة، وكانت قائمة القضايا المعاصرة هي أداة الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من مدى توافر هذه القضايا فيها، وتكون مجتمع الدراسة من كتب التربية الإسلامية لطلاب المرحلة الثانوية، ومن أهم نتائج الدراسة: بناء قائمة بأهم القضايا المعاصرة اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية بسلطنة عمان قضايا المجال الاقتصادي: كالبنوك الإسلامية، والتأمين على الحياة والممتلكات، والعولمة، وزكاة العمارات والمصانع والجمعيات التعاونية، وبيع الأراضي الإسلامية لليهود، ومقاطعة البضائع اليهودية، والبيع بالتقسيط، وحماية حقوق الملكية الفردية، وحسابات المصارف، وانتزاع الملكية لمصلحة العامة، والسياحة وضوابطها الشرعية، والتصدق بالفائدة البنكية، وقضايا المجال الطبي، لم يتم تضمين أي من هذه القضايا في كتب التربية الإسلامية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

4- دراسة الجغيمان:2005،(تقويم مناهج التربية الاسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء القضايا المعاصرة) هدفت الدراسة إلى تقويم مناهج التربية الاسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء القضايا المعاصرة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة المفتوحة أداة الدراسة، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من معلمي التربية الاسلامية بالمرحلة الثانوية وموجهيها بالأحساء، عينة مكونة من (100) معلم و(100) موجه و(50) خبيرا من خبراء التربية، وكان من أهم النتائج: ضعف تناول القضايا المعاصرة التي اشتملت عليها أداة التحليل في

المناهج السعودية، رغم وجود مؤشرات تؤكد إمكانية إدراج هذه القضايا في هذه المناهج بصورة اكثر فعالية، وحاجة مناهج التربية الاسلامية الى تطوير يشمل موضوعاتها، وإدخال المشكلات والقضايا التي تؤثر في المجتمع إلى حجرات الدراسة.

5- دراسة الجلال:2006، (مدى توافر بعض القضايا العلمية والمستجدات المعاصرة في كتب التربية الإسلامية " الفقه والسيرة والإيمان" المقررة على طلبة المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية)، هدفت الدراسة إلى تحديد أهم القضايا العلمية والمعاصرة التي يحتاجها طلبة تلك المرحلة، في مواد التربية الإسلامية) الفقه /السيرة /الإيمان) ، وكانت أداة الدراسة قائمة محكمة، أما مجتمع وعينة الدراسة فكتب التربية الإسلامية المقررة على طلبة المرحلة الثانوية في ضوء القائمة.. ومن أهم نتائج الدراسة: إسهام محتوى مناهج التربية الإسلامية في الإشارة إلى أحكام بعض القضايا كان ضعيفاً، واتضح أن مادة السيرة هي أقل المواد تناولاً واستعراضاً للقضايا العلمية والمعاصرة، وتبين أن محتوى مادة الفقه فيه قصور في تناول بعض القضايا العلمية والمعاصرة، والحاجة إلى الاهتمام بعلمية التطوير والتحسين لكافة المواد ومنها مادة التربية الإسلامية، وأن هناك قصوراً في التنسيق بين ما يتم تناوله في مواد العلوم وبين مواد التربية الإسلامية، وقلة الوسائل المعينة والمساعدة على فهم بعض القضايا العلمية.

6- دراسة العتيبي:2005،(تحليل محتوى كتاب الفقه للصف الثالث الثانوي في ضوء القضايا الفقهية العاصرة) هدفت الدراسة إلى تعرف القضايا التي تعد من متطلبات الحياة المعاصرة وتضمينها محتوى مقررات الفقه للمرحلة الثانوية بالمملكة، ومدى تضمن محتوى مقررات الفقه للمرحلة الثانوية القضايا المعاصرة، وتقديم تصور مقترح لتطوير مقررات الفقه للمرحلة الثانوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداتي الدراسة: بالاستبانة للمعلمين والطلاب لمعرفة آرائهم تجاه تضمين تلك القضايا، وبطاقة تحليل المحتوى، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من المعلمين والطلاب بالمرحلة الثانوية، وكان من أهم نتائج الدراسة: عدد القضايا الفقهية المعاصرة التي يمكن أن يتضمنها محتوى مقررات الفقه للمرحلة الثانوية من وجهة نظر العينة أربعاً وأربعين قضية، وأن هناك ضعف في تناول وتضمن محتوى تلك المقررات للقضايا الفقهية المعاصرة.

7- دراسة الحكمي:2009 (الأسس العلمية لبناء مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات فقه الواقع)، هدفت الدراسة إلى معرفة الأسس العلمية لبناء مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الابتدائية بالسعودية في ضوء متطلبات فقه الواقع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.. وتمثلت أداة الدراسة: بالاستبانة.. أما مجتمع الدراسة فتكون من معلمي ومشرفي التربية الإسلامية، وأعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين المتخصصين في التربية الإسلامية، ومن أهم نتائج الدراسة: أن مصدر اختيار هذه الأسس، القرآن الكريم والسنة النبوية، وأن هذه الأسس يتم تحديدها بالارتباط بالواقع، وأن لا تكون مناهج التربية الإسلامية بعيدة عن حياة الطالب، وأن تتجه إلى إغناء خبرات التلاميذ وإشباع حاجاتهم، وتلائم حاجات الطفل وقدارته واستعداداته، وان تطور أسس بناء مناهج التربية الإسلامية لبناء شخصية الطالب بناءً شاملا متكاملاً في جميع جوانب نموه العقلية والجسمية والانفعالية.

8- دراسة الشنقيطي: 2009، (تصور مقترح لفقه النوازل في مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية)، هدفت الدراسة إلى تحديد قضايا فقه النوازل التي تتضمنها مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية، وتقديم تصور مقترح لما ينبغي إضافته من قضايا فقه النوازل في المقررات، واستخدمت المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة فيها، كتب الفقه + الطلبة، أما أداتي الدراسة فاستبانة بقضايا فقه النوازل، وبطاقة لتحليل محتوى مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية. ومن أهم نتائج الدراسة: أن عدد قضايا فقه النوازل التي يمكن أن يتضمنها محتوى مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد عينة البحث، وأن محور نوازل الأحكام الشخصية هو أكثر محاور الاستبانة أهمية من حيث تضمينها، وأن مدى تضمن محتوى مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية لقضايا فقه النوازل يُعد ضعيفا، واختُتم البحث بتصور مقترح لمقرر إلكتروني يتضمن أبرز قضايا فقه النوازل في محتوى مقررات الفقه التي يمكن أن تُدرس بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية

9- دراسة حمد:2011– 1432، (مدى تضمن محتوى التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية لقضايا فقه الواقع) هدفت الدراسة إلى بناء قائمة بأهم قضايا فقه الواقع التي ينبغي تضمينها في كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في فلسطين، والتحقق من مدى تضمين قضايا فقه الواقع في محتويات كتب المرحلة الثانوية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، أما مجتمع الدراسة فتكون من كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية، وعينة من معلمي التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية، وتمثلت أداتي الدراسة قائمة بقضايا فقه الواقع الواجب تضمينها للمحتوى، وبطاقة تحليل المحتوى.

وكان من أهم نتائج الدراسة: التوصل إلى قائمة نهائية بقضايا فقه الواقع التي بلغت مائة وثلاثين قضية تم تصنيفها في عشر مجالات رئيسة، وخلت معظم محتويات كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية من قضايا فقه الواقع الواردة في القائمة، كما أن الكثير من القضايا تم تناولها بصورة عابرة.

10. دراسة الرمانة: 2013،(تحليل محتوى كتاب الفقه للصف الثالث الثانوي في الجمهورية اليمنية في ضوء القضايا الفقهية المعاصرة)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تضمن محتوى الفقه المدروس لقضايا الفقه المعاصر، من خلال اقتراحه لأهم القضايا التي ينبغي تضمينها محتوى الفقه.، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من كتب الفقه الجزء الأول والثاني للصف الثالث الثانوي، أما أداتي الدراسة فتمثلت بقائمة لقضايا فقه الواقع الواجب تضمينها للمحتوى، وبطاقة تحليل المحتوى، وكان من أبرز نتائج الدراسة: افتقار المناهج الدراسية الفقهية إلى تناولها لهذه القضايا الفقهية العصرية الحديثة، مما يشعر الطلبة بانفصال بين المحتوى القائم التعليمي وما يقدم من معارف علمية وبين واقع الحياة المعاش، وهذا من شأنه احداث حالة من التشكيك في القدرة في التوصل إلى احكام شرعية مستنبطة من أدلتها تلبي احتياجات الطلبة واهتماماتهم وتبعده عن الحرج في التعرف تجاه هذه القضايا كجزاء من شخصية الطالب الحياتية.

11. دراسة قطينة:2014، (تطوير منهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء احتياجات المجتمع اليمني وقضاياه المعاصرة) هدفت الدراسة إلى تطوير منهج التربية الإسلامية لمرحلة الثانوية في ضوء احتياجات المجتمع وقضايا العصر، واستخدمت كلًا من المنهج الوصفي، والمنهج الشبه تجريبي، أما أدوات الدراسة: قائمة لتحديد احتياجات المجتمع اليمني وقضاياه المعاصرة، وبطاقة تحليل محتوى، واعداد أسس ومكونات التصور المقترح لتطوير منهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية، وإعداد مقياس وعي لطلبة المرحلة الثانوية، وإعداد وحدتين دراسيتين من التصور المقترح، مع إعداد دليل معلم لتدريس الوحدتين، ومن أهم نتائج الدراسة: قائمة باحتياجات المجتمع اليمني وقضاياه المعاصرة، ومقياس وعي طلبة المرحلة الثانوية، وفاعلية التصور المقترح لتطوير منهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء احتياجات المجتمع اليمني وقضاياه المعاصرة، ونتائج تحليل محتوى منهج التربية الإسلامية المقررة على طلبة المرحلة الثانوية، وتوزيع محتوى مادة التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء احتياجات المجتمع اليمني كقضاياه المعاصرة.

12. دراسة النجار:2015 (مدى تضمن محتوى كتب الفقه للفرع الشرعي في المرحلة الثانوية القضايا الفقهية المعاصرة وتصور مقترح لإثرائها)، هدفت الدراسة إلى بناء قائمة بأهم القضايا الفقهية التي ينبغي تضمينها في محتوى كتب الفقه لطلبة المرحلة الثانوية فلسطين، والتحقق من مدى تضمين تلك القضايا الفقهية في محتوى كتب الفقه لطلبة المرحلة الثانوية، وبناء تصور مقترح لتضمين القضايا الفقهية المعاصرة في محتوى كتب الفقه، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أما مجتمع الدراسة فتمثل بكتاب الفقه الإسلامي وأصوله للصف الحادي عشر، وجميع موضوعات محتوى كتاب الفقه(المعاملات) للصف الثاني عشر، وجميع معلمي المرحلة الثانوية للفرع الشرعي بغزة، وكانت قائمة القضايا الفقهية المعاصرة ، وبطاقة تحليل المحتوى هي أداتي الدراسة. ومن أهم نتائج الدراسة: التوصل إلى قائمة بالمستجدات الفقهية بلغت (63) قضية فقهية تم تصنيفها في سبعة مجالات، وخلت معظم محتويات كتب الفقه للصفين الحادي عشر والثاني عشر من القضايا الفقهية المعاصرة الواردة في القائمة، كما أن الكثير من القضايا تم تناولها بصورة عابرة.

التعليق على الدراسات السابقة: أجريت هذه الدراسات خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام2015/1999: ويلاحظ من الدراسات السابقة أنها تتشابه في أهدافها ونتائجها، وكذلك تتشابه في المنهج والأدوات المستخدمة وفيما يلي توضيح ذلك:

1. الأهداف: تعددت الأهداف التي دارت حولها تلك الدراسات، إلا أن معظمها اشترك في التعرف على مدى تضمين القضايا المعاصرة في المحتوى التعليمي، مثل دراسات(هاشم:1999)، و(أحمد:2003) و(العتيبي:2005)، و(الرمانة:2013)، وهدفت دراسات أخرى إلى بناء قائمة بالقضايا الفقهية المعاصرة التي ينبغي أن تتضمنها كتب الفقه كدراسات (حمد:2011) و(النجار:2015)، وهدفت أخرى إلى كيفية بناء وتطوير تلك المناهج في ضوء احتياجات المجتمع وقضايا العصر كدراستي (الحكمي:2009)، و(قطينة:2014)، وهدفت دراسات إلى تحديد قضايا فقه النوازل التي تتضمنها تلك المقررات كدراستي، (الجلال:2006) و(الشنقيطي:2009)، وأخرى إلى تقويم مناهج التربية الاسلامية ضوء القضايا المعاصرة، كدراستي(البوسعيدي:2003)، (الجغيمان:2005).

2. المنهج المتبع: تنوعت الدراسات في مجال دراستها فبعض الدراسات اتبعت المنهج الوصفي كدراسة (الحكمي:2009)، ودراسة دراسة (الشنقيطي:2009)، وبعضها المنهج الوصفي التحليلي، كدراسة (هاشم:1999) و(أحمد: 2003)، و(البوسعيدي) و(الجغيمان: 2005) و(الجلال: 2006) و(العتيبي 2005) و(حمد:2011)، و(الرمانة:2013)، و(النجار: 2015) كما هو الحال في البحث الحالي والبعض الآخر المنهج الوصفي وشبه التجريبي، كدراسة (قطينة: 2014).

3. مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة في بعض الدراسات من المعلمين والموجهين في المرحلة الثانوية، مثل دراسة (الجغيمان 2005)، وبعضها أخذ المعلمين والموجهين في المرحلة الابتدائية، والأعضاء هيئة التدريس بالجامعة كمجتمع، كدراسة (الحكمي2009)، والبعض منها أخذ الطلبة + الكتب، مثل دراسة (هاشم: 1999)، و(الشنقيطي: 2009)، و(قطينة:2014،) للمرحلة الثانوية والجامعية، والبعض منها أخذ الطلبة والمعلمين+ كتب ، كدراسة (سالم والعتيبي: 2006)، والبعض منها الكتب والمعلمين للمرحلة الثانوية، كدراسة(حمد:2011) (النجار:2015)، والأخير منها اقتصر على الكتب كمجتمع لدراسته، كدراسة (أحمد:2003) للمرحلة الإعدادية، و(الجلال:2006،) للمرحلة الثانوية، و(الرمانة: 2013) واقتصر البحث الحالي على الكتب كمجتمع للبحث.

4. الأداة: كانت الاستبانة (القائمة) هي أداة الدراسة الرئيسية المستخدمة في أغلب الدراسات السابقة مع الاختلاف في مجالاتها من دراسة إلى أخرى، والبعض أضاف إليها بطاقة أو استمارة تحليل المحتوى.

5. النتائج: خلصت معظم الدراسات إلى التوصل إلى قائمة بالقضايا الفقهية الحديثة (المستجدات) وتصنيفها في مجالات عدة، وأهمية تدريسها في مناهج الفقه الإسلامي، وافتقار معظم الكتب الفقهية إلى تناول هذه القضايا الفقهية العصرية الحديثة، مما يشعر الطلبة بانفصال بين المحتوى التعليمي القائم وما يقدم من معارف علمية وواقع الحياة المعاش، كما أن الكثير من القضايا تم تناولها بصورة عابرة وغير عصرية، وهذا من شأنه إحداث حالة من التشكيك في القدرة على التوصل إلى احكام شرعية مستنبطة من أدلتها تلبي احتياجات الطلبة واهتماماتهم وتبعده عن الحرج في التعرف تجاه هذه القضايا كجزاء من شخصية الطالب الحياتية.

6. موقع البحث من الدراسات السابقة:

يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في موضوع القضايا الفقهية العصرية، ومنهج، ومجتمع، وأداة الدراسة، كما يتفق مع الدراسات السابقة فيما يتعلق بالنتائج حيث أشارت جل محاور البحث، بعدم توفر تلك القضايا بدرجة معقولة ومقبولة وبالتالي بحاجة إلى إعادة النظر فيها.

واستفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في كتابة الإطار النظري للدراسة، وفي المنهجية، ومجتمع الدراسة، وتصميم الأداة لتظهر بالشكل الذي هي عليه. وتنبع مكانة البحث الحالي في كونه من أوائل البحوث في حدود علم الباحثين الذي تناول موضوع القضايا الفقهية المعاصرة في الجامعة والكلية، لبرنامج الدراسات الإسلامية، وانسجامه مع توجهات وزارة التعليم العالي في تقييم وتحديث البرامج المقدمة في المؤسسات التعليمية، وصولاً إلى ضمان الجودة للتعليم العالي، وامتاز البحث بتقديمه قائمة قضايا عصرية فقهية حديثة يمكن

اعتمادها في تقييم مقررات بعض كليات جامعة عدن، وذلك للارتقاء بجودة المقررات التعليمية، ومواكبتها للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية الحاصلة، وتحقيق الإصلاح المنهجي والتطوير التعليمي.

إجراءات الدراسة:

أولاً: منهج البحث: استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، كونه من أنسب المناهج للتعامل مع إجراءات دراسته، وذلك للوصول إلى استنتاجات تساعد في تطوير المحتوى أو الواقع الذي تقوم بدراسته، وهو الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من ادلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث (العساف:2003، 206)

ثانياً: مجتمع البحث وعينته: مجتمع البحث هو عينته نفسها، ويتكون من جميع مقررات محتوى كتب الفقه، المقرر على طلبة الدراسات الإسلامية بكلية التربية عدن، للمستويات الأربعة. وبيان هذه المقررات: فقه العقوبات، فقه العبادات، فقه المعاملات، فقه المواريث، فقه الأحوال الشخصية، الفقه المقارن.

ثالثاً: أدوات البحث:

1- **استبانة (قائمة القضايا)** قائمة بقضايا الفقه المعاصر الجديد اللازمة تضمنها مقررات محتوى كتب الفقه لطلبة قسم الدراسات الإسلامية لكافة المستويات الأربعة والتي تم تقسيمها إلى عدة مجالات، وتم عرضها على الخبراء المحكمين البالغ عددهم. (10).. وفيما يلي بيان خطوات بناء أداة البحث وتطبيقها:

❖ هدف القائمة: تحديد القضايا الفقهية المعاصرة، واتخاذها معياراً لتحليل المقررات التي يدرسها الطلبة.

❖ مصادر اشتقاقها: اعتمد الباحثون في بناء القائمة على المصادر والدراسات السابقة ذات العلاقة بالبحث الحالي، والمصادر والمراجع والأدبيات التي تناولت قضايا فقه الواقع.

❖ وصف القائمة: استهل الباحثون القائمة بمقدمة توضح عنوان البحث، والهدف منه، والتعريف الإجرائي لبعض المصطلحات، وما يرجون فيه من المحكمين إبداء آرائهم فيها، وتكونت القائمة بصورتها الأولى: من عشرة مجالات، ويتفرع من كل مجال قضايا فقه واقع فرعية تنتمي إليه، وقد بلغت قضايا القائمة في صورتها الأولية (90) قضية.

❖ ضبط القائمة: للتأكد من صدق القائمة وصلاحيتها لتحقيق الأهداف، اعتمد الباحثون نوعين من الصدق: الصدق الظاهري: ويقصد به مدى انتماء القائمة إلى المجال المعرفي نفسه الذي توجد فيه.

صدق المحكمين: قام الباحثون بعرض القائمة في صورتها الأولية والتي حوت (90) قضية، على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الفقه والشريعة، ومناهج وطرائق تدريس التربية الإسلامية واللغة العربية، وقد رأى المحكمون أن القائمة صالحة لتحقيق أهداف البحث مع إجراء بعض التعديلات عليها وقد أبدى بعضهم آراءهم بدمج بعض المجالات مع البعض الآخر واستجاب الباحثون، فتم دمج بعض المجالات، كدمج مجال الطهارة، الصلاة، الصوم، الزكاة في مجال واحد (مجال العبادات) ودمج بعضها مع عبارات مشابهة، وأبقى الباحثون بعض المجالات دون تقسيم، وبعد إجراء التعديلات تم التوصل إلى الصورة النهائية للقائمة: أ. مجال العبادات: 10 قضايا **ب.** مجال المعاملات: 13 قضية. **ج.** مجال الأحوال الشخصية: 15 قضية. **د.** مجال السياسة والاقتصاد: 15 قضية. **ه.** مجال الطب:23 قضية. **و.** مجال القضايا العامة (أدب+ فنون+ فكر) 11 قضايا، بمجموع (87) قضية فرعية.

2- بطاقة تحليل المحتوى: تم إعداد بطاقة التحليل، ومن ثم البدء بتحليل المحتوى وذلك من خلال تحديد هدف التحليل: يهدف تحليل محتوى كتب الفقه المقررة لقسم الإسلامية بجميع المستويات، إلى تحديد مدى تضمنها لقضايا فقه الواقع المعاصر، التي ينبغي الإلمام بها، وبيان مدى إسهام كل محتوى من محتويات الكتب المقررة في تزويدهم بأكبر قدر ممكن بهذه القضايا، والحكم الشرعي المتعلق بها.

- تحديد فئات التحليل: بالنسبة لفئات التحليل الرئيسة في الدراسة الحالية فقد تمثلت بالمجالات الواردة في القائمة وهي القضايا الفقهية (المجالات الستة) أما فئات التحليل الجزئية فقد تمثلت بالفقرات الواردة في كل مجال حسب ما ورد في القائمة.
- تحديد وحدات التحليل: اعتمد الباحثون على اختيار الفكرة الصريحة أو الضمنية كوحدة للتحليل، وتتضح الفكرة بشكل عام من خلال الفقرة والتي تتمثل في: نص لفظي، شرح، تحليل، أمثلة، أو تدريبات.
- خطوات تحليل المحتوى: تم تحليل الكتب عينة التحليل وفقاً للخطوات التالية:

- اعتبار الكتب وحدة واحدة، فهي بمجموعها يمكن أن تكشف عن مدى تضمنها لقضايا فقه الواقع في المرحلة الجامعية.
- قام الباحثون بعمل دراسة استطلاعية للكتب قبل البدء بعمل خطة الدراسة للوقوف على مدى تناول هذه الكتب لتلك القضايا
- اعتماد الفكرة وحدة للتحليل.
- تصميم بطاقة للتحليل، وتم تضمينها القضايا المعاصرة التي توصلت إليها الدراسة.
- حساب النسب المئوية للقضايا المتواجدة، ثم بيان ترتيبها وقياس صدقها بعرضها على السادة المحكمين.
- اعتبار كل قيمة من القيم المتضمنة في بطاقة التحليل وحدة للعد.
- تحليل محتوى كل كتاب على حدة، حيث تم تحليل كل فقراته، وتحديد كونها متضمنة للقضايا المذكورة في القائمة أم لا.
- تفريغ نتائج التحليل في جدول لكل محتوى من محتويات الكتب.

- صدق أداة تحليل المحتوى: اعتمد الباحثون صدق القائمة كصدق لبطاقة التحليل كون بنود القائمة هي ذاتها بنود بطاقة التحليل؛ ولأن التحليل جرى بناء على اعتماد القائمة.
- ثبات أداة التحليل: للتأكد من ثبات الأداة (بطاقة تحليل) تم الآتي:

يقوم بتحليل المحتوى ذاته باحثان مختلفين: وفي مثل هذه الحالة يلتقي الباحثان في بداية التحليل للاتفاق على أسسه وإجراءاته، ثم ينفرد كل منهما بتحليل المادة موضع الدراسة، ويلتقيان في نهاية التحليل لبيان العلاقة بين النتائج التي توصل إليها كل منهما.

❖ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: اعتمدت الأساليب الإحصائية التالية:
❖ معادلة هولستي لحساب ثبات بطاقة التحليل عبر الأفراد، كما استخدمت النسب المئوية لحساب درجة تواجد قضايا كل مجال في المحتوى.
❖ تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج(SPSS) الإحصائي وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:
1- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
2- لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون."Pearson"
3- لإيجاد معامل ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان بروان للتجزئة النصفية المتساوية، ومعادلة جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية، ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ.

نتائج البحث: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على: ما أهم قضايا فقه الواقع المعاصر الواجب توافرها في محتوى كتب مقرر الفقه لقسم الدراسات الإسلامية كلية التربية عدن؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة في مجال الفقه عامة، وقضايا فقه الواقع خاصة، في ضوء بعض مجالات الحياة، بالإضافة إلى الاطلاع على الأدبيات، والكتب المتخصصة في مجال التجديد الإسلامي وخطابه، ومناهج وطرق تدريس الفقه الإسلامي، وُاستخلصت قائمة قضايا في ضوء بعض متغيرات الحياة المعاصرة، تم تقسيمها إلى ستة مجالات من مجالات الحياة، وما تضمنت من قضايا فرعية أبرزت شمولها بقدر كبير لقضايا فقه الواقع المعاصر، كما يلي:

أولاً: مجال العبادات: 10 قضايا . **ثانيًا**: مجال المعاملات: 13 قضية، **ثالثًا:** مجال الأحوال الشخصية: 15 قضية. **رابعًا:** مجال السياسة والاقتصاد: 15 قضية، **خامسًا:** مجال الطب: 23 قضية، **سادسًا:** مجال القضايا العامة (أدب+ فنون+ فكر) 11 قضية. بمجموع (87) قضية فرعية، بعد أن تم عرضها على لجنة من المتخصصين في الدراسات الإسلامية، والمناهج وطرائق التدريس، والقياس والتقويم وهي كالآتي:

أولاً: مجال العبادات:

1. الأذان عن طريق آلة التسجيل. 2. استئجار الكنائس للصلاة في بلاد الغرب. 3. مواقيت الصلاة والصيام في البلاد ذات خطوط عرض عالية الدرجات. 4. استعمال مياه الصرف الصحي بعد معالجتها وتنقيتها.5. زكاة الأسهم والسندات.6. استثمار أموال الزكاة.7. صرف الزكاة على الدعوة والمراكز الإسلامية. 8. صرف الزكاة على بناء المساجد.9. إثبات رؤية الهلال بالتقويم الفلكي. 10. الاعتماد على التقويم في ضبط وقت الإمساك والفطر.

ثانياً مجال المعاملات:

1. البيع بالتقسيط. 2. التأمين وأنواعه .3. فرض الضرائب على البضائع. 4. بيع العملة وتغير قيمتها. 5. بطاقة الائتمان واستخدامها.6. الأسواق المالية (البورصة).7. الترخيص التجاري. 8. البنوك الربوية.9. والعمل بها وفوائدها الربوية والتصدق بها. 10.الشرط الجزائي. 11. الودائع المصرفية 12. التجارة الالكترونية. غسيل الأموال. 13. نظام المعاش الحكومي بعد التقاعد.

ثالثاً: مجال المرأة والأحوال الشخصية:

1. قيادة المرأة للسيارة. 2. ولاية المرأة الوظائف العامة. 3. ختان المرأة .4. الزواج العرفي. 5. الزواج المبكر(القاصرات).6. الزواج بإضمار نية الفرقة. 7. زواج المسيار. 8. إجراء عقود الزواج بالوسائل الحديثة (الانترنت والجوال). 9. غلاء المهور. 10. لباس خاتم الزواج (الدبلة). 11. لباس الجاكيت والبطال وربطة العنق. 12. لباس المرأة للنقاب في الدول الكافرة. 13. تحديد النسل وتنظيم الأسرة. 14. عمل المرأة في الأمن والاعلام. 15. استئجار الأرحام.

رابعاً مجال السياسة والاقتصاد:

1. الانتماء لمنظمات دولية. 2. عقد اتفاقات سلام مع العدو.3. الانتخابات. 4. المجالس التشريعية. 5. التحالف مع دول غير إسلامية. 6. المقاطعة الاقتصادية. 7. التجسس على الدول الأخرى. 8. الانتماء لأحزاب وتنظيمات سياسية. 9. المسيرات والمظاهرات والاعتصامات ضد الظلم. 10. الإضراب عن الطعام لنيل مطالب حقوقية وغيرها. 11. الاعتقال السياسي. 12. المشاركة في برلمان دولة غير إسلامية. 13. العمليات الاستشهادية. 14. التجنيد الإجباري. 15. التجنس بجنسية أجنبية.

خامسًا: المجال الطبي:

1. قتل الرحمة (المريض الميؤوس منه).2. ربط عنق الرحم للحفاظ على الجنين. 3. الطلق الصناعي لاستعجال نزول الجنين. 4. توحيد لون البشرة. 5. الفحص الطبي قبل الزواج. 6. إجهاض الجنين المشوه، أو الناتج عن الزنا. 7. أطفال الأنابيب. 8. زراعة الأعضاء التناسلية. 9. بنوك الحليب. 10. الاستنساخ وزراعة الأعضاء. 11. مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). 12. استخدام الحقن المسكنة عند الألم والولادة. 13. تشريح الجثة. 14. اختيار جنس الجنين. 15. عمليات التجميل بأنواعها. 16. العقاقير والادوية المحتوية على محرم. 17. زراعة الشعر والأسنان وتركيبها. 18. الحقن (المغذية، العلاجية (للصائم 19. أثر التخدير الطبي على صحة الصيام. 20. استخدام منظار المعدة، الأكسجين، بخاخ الربو، التحاميل للصائم. 21. سحب الدم للصائم بغرض التبرع أو التحليل. 22. تعاطي المخدرات.23. القات وتنازله.

سادساً: مجالات عامة. الفنون والأدب والفكر:

1. الموسيقى والغناء وحكمهما. 2. المسرح والتمثيل. 3. تمثيل شخصيات الصحابة والأنبياء. 4. العولمة. 5. القنوات الفضائية والنت. 6. المديح النبوي. 7. البطالة. 8. الاختلاط بين الجنسين وضوابطه. 9. دار المسنين. 10. التصوير الفوتوغرافي وبالأجهزة الحديثة. 11. تعزية وتهنئة غير المسلم.

السؤال الثاني: ما مدى تناول محتوى كتب الفقه المقرر لقسم الدراسات الإسلامية/ كلية التربية عدن لتلك القضايا الفقهية؟
وللإجابة عن هذا السؤال تم تحليل محتوى كتب الفقه المقرر بالقسم العلمي للمستويات الأربعة، في ضوء بطاقة تحليل المحتوى التي تم إعدادها مسبقًا، وكان هدف التحليل، الكشف عن مدى تواجد تلك القضايا العصرية الحديثة في محتوى الفقه المقرر متضمنًا التكرارات والنسب المئوية، وكانت نتائج التحليل كالآتي :

جدول رقم (1) يبين تكرارات القضايا المعاصرة ونسبها المئوية لمجال العبادات في كتب الفقه بالقسم العلمي

المجال	القضايا المعاصرة	موجودة التكرار	نسبة التواجد %	درجة التواجد
أولاً: مجال العبادات	1. الأذان عن طريق آلة التسجيل.	0	0	0
	2. استئجار الكنائس للصلاة في بلاد الغرب	0	0	0
	3. مواقيت الصلاة والصيام في البلاد ذات خطوط عرض عالية الدرجات	0	0	0
	4. استعمال مياه الصرف الصحي بعد معالجتها وتنقيتها	0	0	0
	5. زكاة الأسهم والسندات.	0	0	0
	6. استثمار أموال الزكاة.	0	0	0
	7. صرف الزكاة على الدعوة والمراكز الإسلامية.	0	0	0
	8. صرف الزكاة على بناء المساجد.	0	0	0
	9. إثبات رؤية الهلال بالتقويم الفلكي.	0	0	0
	10. الاعتماد على التقويم في ضبط وقت الإمساك والفطر.	0	0	0

من الجدول السابق يتبين أن محتوى كتب الفقه الستة لا تتضمن أي قضية من قضايا مجال العبادات(10) للقضايا المعاصرة الجديدة، ويرى الباحث ضرورة تناول كتب الفقه لتلك المواضيع؛ لما تمثله هذه القضايا من تغيرات عقلية وجدانية تؤثر في شخصية الطلبة وتكوينهم المعرفي.

جدول رقم (2) يبين تكرارات القضايا المعاصرة ونسبها المئوية لمجال المعاملات في كتب الفقه بالقسم

المجال	القضايا المعاصرة	موجودة التكرار	نسبة التواجد %	درجة التواجد
ثانياً: مجال المعاملات	1. البيع بالتقسيط.	1	%7	ضعيفة جدا
	2. التأمين وأنواعه.	0	0	0
	3. فرض الضرائب على البضائع.	0	0	0
	4. بيع العملة وتغير قيمتها.	0	0	0
	5. بطاقة الائتمان واستخدامها.	0	0	0
	6. الأسواق المالية (البورصة).	0	0	0
	7. الترخيص التجاري.	0	0	0
	8. البنوك الربوية والعمل بها وفوائدها الربوية والتصدق بها.	1	%7	ضعيفة جدا
	9. بيع الأعضاء. (تجارة الأعضاء)	0	0	0
	10. الودائع المصرفية.	0	0	0
	11. التجارة الالكترونية.	0	0	0
	12. غسيل الأموال.	0	0	0
	13. نظام المعاش الحكومي بعد التقاعد.	0	0	0
	اجمالي	2	%15	ضعيفة جدا

يتضح من الجدول أعلاه ان مجال المعاملات بكافة قضاياه (13 قضية)، توفرت فيه فقط قضيتان(2) من القضايا المعاصرة في محتوى (فقه المعاملات) وهي البيع بالتقسيط، والبنوك الربوية، والتي لم تذكر بصورة مباشرة ، وإنما بصورة ضمنية، بتكرار مرة واحدة فقط (1) ونسبة (7%) لكل منهما، أي أن إجمالي التوافر بتكرار (2) ونسبة (15%) من إجمالي مجال المعاملات، بمعنى أنها درجة ضعيفة جدًا، بينما بقية القضايا المعاصرة، (11) غير متوفرة إطلاقًا وهذا يعزز أنه ينبغي تناولها وتضمينها محتوى الفقه الجديد، كقضايا التأمين، والضرائب على البضائع وبيع العملة، وبطاقة الائتمان والبورصة، وتجارة الأعضاء، والتجارة الالكترونية، وغسيل الأموال، وغيرها، إذ كثرت التعاملات التجارية المالية، في المجتمع ومعاملاتها وتشعبت، والتي تتأثر ببعضها البعض، وتؤثر بشكل رئيس على المجتمع واقتصاده.

جدول رقم (3) يبين تكرارات القضايا المعاصرة ونسبها المئوية لمجال الأحوال الشخصية في كتب الفقه بالقسم

المجال	القضايا المعاصرة	موجودة التكرار	نسبة التواجد %	درجة التواجد
ثالثاً: مجال الأحوال الشخصية	1. قيادة المرأة للسيارة	0	0	0
	2. ولاية المرأة الوظائف العامة	0	0	0
	3. ختان المرأة	0	0	0
	4. الزواج العرفي.	0	0	0
	5. الزواج المبكر(القاصرات).	0	0	0
	6. الزواج بإضمار نية الفرقة.	0	0	0

	7. زواج المسيار.	0	0	0
	8. إجراء عقود الزواج بالوسائل الحديثة (الانترنت والجوال)	0	0	0
	9. غلاء المهور.	1	%6	ضعيفة جدا
	10. لباس خاتم الزواج (الدبلة).	0	0	0
	11. لباس الجاكيت والبطال وربطة العنق.	0	0	0
	12. لباس المرأة للنقاب في الدول الكافرة.	0	0	0
	13. تحديد النسل وتنظيم الأسرة.	0	0	0
	14. عمل المرأة في الأمن والاعلام.	0	0	0
	15. تأجير الأرحام	0	0	0
	اجمالي القضايا المعاصرة	1	%6	ضعيفة جدا

يتضح من الجدول أعلاه، أن مجال الأحوال الشخصية توفرت فيه قضية معاصرة واحدة فقط (1) هي غلاء المهور في محتوى كتاب (فقه الأحوال الشخصية) بتكرار مرة واحدة فقط ونسبة (1%) وهي درجة ضعيفة جدًا، بينما بقية القضايا المعاصرة (14) غير متوفرة إطلاقًا، وهذا يعزز أنه ينبغي تضمينها، فهذا المجال لم يكن له من الاهتمام، ما يلامس واقع الطلبة، ذلك أن الإنسان مفطور على التكاثر ولديه غريزة الارتباط بالجنس الآخر، فكان لزامًا بيان ذلك من خلال الزواج المشروع، وعدم الانزلاق في أنواع غير مشروعة، علاوة على أنَّ واقعنا اليوم يفرض على مخططي المناهج التوسع في تلك القضايا التي تخص البشرية وهي تكاثر الجنس البشري بما شرع الإسلام من خلال عملية الزواج المشروع، إذ استحدثت الكثير من تلك الصيغ والأنواع في الارتباط بالآخر، وتهافت الفتية والفتيات عليها، وكلنا نؤيد أن انجرار الجيل باسم الحرية والحضارة والتمدن، ما هو إلا معول هدم للمجتمع، وقد يعود السبب في ذلك إلى ندرة وجود بعض تلك القضايا باليمن كولاية المرأة بالوظائف السيادية وختان المرأة، والزواج العرفي، زواج القاصرات، الزواج بإضمار نية الفرقة، زواج المسيار، والزواج عبر الانترنت والجوال، تحديد النسل، عمل المرأة في الأمن، تأجير الأرحام، إلا أنه من الضروري تناول قضايا المرأة والتمييز ضدها؛ دعمًا لجهود الدولة والمؤسسات الأسرية في حماية المرأة وتكريمها وصيانتها والحفاظ عليها؛ بهدف توعية الجيل الجديد بسبل الحفاظ على نسيج المجتمع بالطريقة المشروعة وفق الدين الإسلامي والآداب المجتمعية وعدم انتهاك خصوصية الآخرين وحقوقهم.

جدول رقم (4) يبين تكرارات القضايا المعاصرة ونسبها المئوية لمجال السياسة في كتب الفقه بالقسم

المجال		القضايا المعاصرة	موجودة التكرار	نسبة التواجد %	درجة التواجد
رابعًا: مجال السياسة والاقتصاد	.1	2. الانتماء لمنظمات دولية.	0	0	0
	.3	4. عقد اتفاقات سلام مع العدو.	0	0	0
	.5	6. الانتخابات.	0	0	0
	.7	8. المجالس التشريعية.	0	0	0
	.9	10. التحالف مع دول غير إسلامية.	0	0	0
	.11	12. المقاطعة الاقتصادية.	0	0	0
	.13	14. التجسس على الدول الأخرى.	0	0	0
	.15	16. الانتماء لأحزاب وتنظيمات سياسية.	0	0	0
	.17	18. المسيرات والمظاهرات والاعتصامات ضد الظلم.	0	0	0
	.19	20. الإضراب عن الطعام لنيل مطالب حقوقية وغيرها	0	0	0
	.21	22. الاعتقال السياسي.	0	0	0
	.23	24. المشاركة في برلمان دولة غير إسلامية.	0	0	0
	.25	26. العمليات الاستشهادية.	0	0	0
	.27	28. التجنيد الإجباري.	0	0	0
	.29	30. التجنس بجنسية أجنبية.	0	0	0
		اجمالي القضايا المعاصرة	0	0	0

يتضح من الجدول أعلاه ان مجال السياسة بكافة قضاياه (15) قضية لم تتوفر أي قضية من قضايا الفقه المعاصر الحديث إطلاقًا في المحتوى، بالرغم من أهميتها، وكم تمنى الباحثون لو كانت موجودة لما لها من أهمية تكمن في أنها تلامس الحرية والفكر الذين هما أساس من أساسيات بناء المجتمعات، فهذه القضايا لطالما يسأل عنها الكل الشباب وغيرهم، دون إدراك لجميع جوانبها كما يترتب عليها بناء وعي صحيح وقوي لدى الجيل، بمعرفة حقوقه ومشاركته في الحكم والإدارة والثروة والتضحية من أجل الوطن، وخصوصًا في هذه الفترة التي هي فترة ومرحلة خطيرة في تكوين شخصية الفرد.

جدول رقم (5) يبين تكرارات القضايا المعاصرة ونسبها المئوية للمجال الطبي في كتب الفقه بالقسم

المجال	القضايا المعاصرة	موجودة التكرار	نسبة التواجد %	درجة التواجد
خامسًا: المجال الطبي	1. قتل الرحمة (المريض الميؤوس منه)	0	0	0
	2. ربط عنق الرحم للحفاظ على الجنين	0	0	0
	3. الطلق الصناعي لاستعجال نزول الجنين	0	0	0
	4. توحيد لون البشرة	0	0	0
	5. الفحص الطبي قبل الزواج.	0	0	0
	6. إجهاض الجنين المشوه، أو الناتج عن الزنا.	0	0	0

	7. أطفال الأنابيب (التلقيح الصناعي)	0	0	0
	8. زراعة الأعضاء التناسلية.	0	0	0
	9. بنوك الحليب.	0	0	0
	10. الاستنساخ وزراعة الأعضاء.	0	0	0
	11. مرض نقص المناعة (الإيدز).	0	0	0
	12. استخدام الحقن المسكنة عند الألم والولادة	0	0	0
	13. تشريح الجثة.	0	0	0
	14. اختيار جنس الجنين.	0	0	0
	15. عمليات التجميل بأنواعها.	0	0	0
	16. العقاقير والادوية المحتوية على محرم.	0	0	0
	17. زراعة الشعر والأسنان وتركيبها	0	0	0
	18. الحقن (المغذية، العلاجية (للصائم	0	0	0
	19. أثر التخدير الطبي على صحة الصيام	0	0	0
	20. استخدام منظار المعدة، الأكسجين، بخاخ الربو التحاميل للصائم	0	0	0
	21. سحب الدم للصائم بغرض التبرع أو التحليل	0	0	0
	22. تعاطي المخدرات.	0	0	0
	23. تناول القات.	0	0	0
	اجمالي القضايا المعاصرة	0	0	0

يتضح من الجدول أعلاه ان المجال الطبي بكافة قضاياه (23) قضية، لم تتوفر أي من القضايا المعاصرة إطلاقًا في محتوى الكتب الفقه الستة، رغم أهميتها وانتشارها وتعاطي الجيل لكثير من هذه القضايا كالقات والمخدرات والعمليات الجراحية للتجميل لحاجة الإناث لكثير من تلك القضايا، فقد فطرن على حب التزين والجمال، ولذلك كان لابد إعلام الطلبة بقضاياهم في هذا المجال كونها هامة وحساسة في بناءهم الفكري

جدول رقم (6) يبين تكرارات القضايا المعاصرة ونسبها المؤية لمجال الفنون والأدب في كتب الفقه بالقسم

المجال	القضايا المعاصرة	موجودة التكرار	نسبة التواجد %	درجة التواجد
سادساً: مجالات عامة. الفنون والأدب والفكر	1. الموسيقى والغناء وحكمهما.	0	0	0
	2. المسرح والتمثيل.	0	0	0
	3. تمثيل شخصيات الصحابة والأنبياء.	0	0	0
	4. العولمة.	0	0	0
	5. القنوات الفضائية والنت.	0	0	0
	6. المديح النبوي	0	0	0
	7. البطالة.	0	0	0
	8. الاختلاط بين الجنسين وضوابطه	0	0	0
	9. دار المسنين.	0	0	0
	10. التصوير الفوتوغرافي وبالأجهزة الحديثة	0	0	0
	11. تعزية وتهنئة غير المسلم	0	0	0
	اجمالي القضايا	0	0	0

يتضح من الجدول أعلاه (المجال العام) بكافة قضاياه (11) قضية، أنه لم تتوفر أي من القضايا المعاصرة إطلاقًا في محتوى كتب الفقه فقد كانت مغفلة رغم أهميتها في واقعنا اليوم، فلا يكاد يخلو بيت من بعض هذه القضايا، ولذلك كان لأبد من تناولها واعطائها مساحة كافية، تُشبع العقول اقتناعًا بأحكامها وضوابطها، وخاصة القنوات الفضائية والنت والغنا.لا سيما بعد كثرة البرامج التي تبرز المعصية كموهبة وتوجهه لجميع فئات المجتمع ما بين مشارك ومشجع، في حين أن قضايا الأمة الإسلامية تكاد تكون مغيبة.

جدول رقم (7) يبين تكرارات القضايا المعاصرة ونسبها المئوية لكافة مجالات البحث (الستة) في جميع كتب الفقه إجمالًا بالقسم العلمي.

المجال	عدد القضايا المعاصرة	تكرار التواجد	نسبة التواجد %	درجة التواجد	مجال المحتوى
1- العبادات	10	0	0	0	في كل المجالات
2- المعاملات	13	2	%15	ضعيفة جدا	فقه عقوبات
3- الأحوال الشخصية	15	1	%6	ضعيفة جدا	فقه عبادات
4- مجال السياسة والاقتصاد	15	0	0	0	في كل المجالات
5- المجال الطبي	23	0	0	0	في كل المجالات
6- مجالات عامة. الفنون والأدب والفكر	11	0	0	0	في كل المجالات
اجمالي المؤشرات	87	3	%3	ضعيفة جدا	مجالين فقط

يتضح من الجدول أعلاه: أن عدد القضايا المعاصرة (87) في جميع محتوى كتب الفقه الستة (6) تواجد بثلاث (3) قضايا معاصرة فقط، وبنسبة (3%) أي بدرجة ضعيفة جدًا ، حيث تواجدت فقط في **مجال المعاملات** قضتين(2)، كما ذكر أعلاه، بتكرار 2، ونسبة 15%، يليه **مجال الأحوال الشخصية** بتواجد قضية واحدة (1) فقط، بنسبة (6%) بدرجة ضعيفة جدًا، وبقية المجالات غير متواجدة بالكامل بكل قضاياها. بينما بقية محتوى الكتب (فقه العقوبات، فقه نكاح ومواريث، فقه العبادات، وفقه مقارن غير متواجد فيه أي شيء من تلك القضايا البتة)

التعليق على النتائج: ومن خلال نتائج تحليل محتوى كتب الفقه بفروعه الستة(فقه العبادات، فقه المعاملات، فقه العقوبات، فقه الأحوال الشخصية، فقه المواريث، الفقه المقارن)، المقرر بالقسم العلمي، تبين أن هناك تدنيًا وشبه انعدام في مستوى تناول القضايا المعاصرة والمتمثلة في كل مجالات البحث وما اشتملت عليه من فقرات، حيث تبين أن المحتوى المقرر الحالي للفقه بالقسم العلمي لم يتناول جل القضايا المعاصرة السابقة بشكل صريح أو مباشر أو مقصود؛ وإنما جاءت اثنتان منها ضمنيًا وبإيجاز شديد في بعض فئات التحليل، حيث كان لزامًا على المحتوى التعليمي تناولها أو تضمينها في مقررات تلك الكتب، بشكل صريح ومفصل وبيان موقف الإسلام منها، إضافة إلى تقديم حلول مناسبة وفق منظور الإسلام.

وهذا يعني أن محتوى الفقه الحالي في القسم، لم يبن وفقًا للاتجاهات المعاصرة الحديثة، التي تتلاءم مع الظروف التي يعاني منها الطلبة، بحيث يلبي احتياجاتهم وفق منظور الإسلام، المرتبطة بجوانب حياتهم بالصورة المرجوة، الأمر الذي أدى إلى عدم إسهامها بالدور المنوط بها في رفع مستوى تحصيل طلبة تلك المرحلة، وجذب انتباههم نحو الفقه، والوضع الحالي لهذا المنهج قد يؤدي إلى انصراف الطلبة عنه؛ ذلك لأن إقبال الطلبة لهذا المنهج وتفاعلهم معه وبشكل إيجابي شرط أن يشعر الطلبة أن ما يدرس لهم يعالج مشكلة من مشكلات المجتمع، لذا فإن مراعاة مستجدات الأحداث في الإسلام عند بناء المناهج من الأهمية بمكان وبخاصة في المرحلة الجامعية؛ لأن الطالب في هذه المرحلة أكثر عرضة للتأثر بعوامل التغيير سلبًا أو إيجابًا والمؤثرات الثقافية، إضافة للتيارات الفكرية المختلفة، لاسيما وأن نسبة كبيرة من مشكلات الشباب في هذه المرحلة ذات أبعاد دينية وثقافية واجتماعية، وأخلاقية، وخاصة، قضايا المرأة في هذه المرحلة هامة وحساسة، وينبغي تناولها بشكل صريح ومباشر ليكون الجيل على فقه، لأننا نجد أن كثير من القضايا مترابطة ولها ذات الحكم، بذات الوقت اهتمام فتياتنا بمثل هذه القضايا يفرض علينا عبئا في التوجيه والإرشاد والإقناع بخطر الانجرار والتقليد الأعمى لكل وارد على مجتمعاتنا الاسلامية، ويعزو الباحثون ذلك إلى عدم تطوير وتقييم المقررات الفقهية الجامعية منذ الوحدة وحتى حرب 2011 المستعرة إلى الآن بالبلاد، وعدم اهتمام مخطّطي مناهج الفقه في تلك المرحلة بتناول القضايا المعاصرة وخاصة المتعلقة مباشرة بالشباب وانتشارها وبروزها في العقد المنصرم بشكل كبير، كالمخدرات، والاعتداء على الأطفال(تجارة الأعضاء)، وأمراض الإيدز، والتطرف الديني، وسوء استخدام الإنترنت، واقتصارهم على القضايا الدينية التقليدية المتوارثة منذ القدم بشكل أكبر عن باقي القضايا الأخرى، وعدم الخروج عن النمط التقليدي والنظرة الشاملة للحياة ومتغيراتها وعدم إلمامهم بالأسس التي تبنى عليها المناهج التعليمية، معرفتهم بأهمية ربط المناهج بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع، من حيث إنها تمثل جوهرًا رئيسيًا في تصميم المناهج الدراسية، إلا أنه من المهم أن تتضمن كتب الفقه جميع القضايا المعاصرة المختلفة ولا تقتصر على القضايا التقليدية؛ لأن من أهداف التربية الإسلامية، تنشئة جيل مسلم في جميع نواحي الحياة المختلفة، خاصة وأننا نحتاج في عصرنا الحالي إلى جيل من القادة متمكن من دينه ويعلم أمور دنياه وقضايا مجتمعه، كما أن بعض تلك المواضيع مستوحاة كما هي من بعض دول وجامعات الإقليم، دون مراعاة للتغيرات والتحولات العصرية والخصوصية المجتمعية، كما هو معروف لدى كثير من المهتمين بهذا الشأن؛ لأن تناول هذه القضايا المعاصرة من شأنها تزويد الطلبة بالمعلومات الكافية وفق منظور الإسلام منها، ومن شأنها تحقيق النمو الشامل للطلبة، وعليها تتكامل شخصيتهم وتحدد اتجاهاتهم الدينية والاجتماعية والأخلاقية.. ومن هنا فهذه المعطيات تؤكد حاجة المحتوى للفقه إلى إعادة النظر في تأليف مقرراته الفقهية، بحيث يتناول التحديات ومشكلات المجتمع وبيان موقف الإسلام منها، وتزويد الطلبة بالمعرفة اللازمة لهذه القضايا المعاصرة والتدليل على كل قضية من القرآن الكريم والسنة الشريفة. وتتفق نتائج البحث الحالي، مع دراسة النجار(2015) التي توصلت الى افتقار محتويات كتب الفقه بالمرحلة الثانوية من القضايا الفقهية المعاصرة، كما تتفق مع دراسة الجعفري (2014) والتي أفادت بضعف تناول كتب المطالعة للمرحلة الثانوية لقضايا المجتمع المعاصرة، ودراسة الرمانة (2013) والتي أفادت بعدم تناول محتوى كتب الفقه للصف الثالث ثانوي بالجمهورية اليمنية للكثير من القضايا الفقهية المعاصرة واللازمة لطلاب هذه المرحلة، ودراسة حمد (2011)، ودراسة القحطاني(2009) والشنقيطي(2009) ودراسة المالكي(2008) ودراسة الجلاد (2006) والعتيبي(2006) ودراسة أحمد(2003) ، ودراسة (لبادة:2022) التي أظهرت انخفاض نسبة تضمين كتاب التربية الإسلامية للقضايا الاجتماعية والوطنية المعاصرة، ودراسة السنيدي وإينلا (2020) التي توصلت إلى افتقار محتوى كتب الفقه للمرحلة الثانوية إلى الاحتياجات الفقهية اللازمة للطلاب في هذه المرحلة. ودراسة (السلخي:2014) التي توصلت إلى ضعف القضايا الفقهية المتوافرة في كتب الثقافة الإسلامية للمرحلة الثانوية. ودراسة (الزباجي:2014) التي توصلت إلى خلو كتب الفقه للمرحلة الثانوية من معظم القضايا الفقهية المعاصرة.

استنتاجات البحث:

1. إن معظم محتوى كتب الفقه المقرر بالقسم العلمي في الكلية، بحاجة إلى تطوير، يتضمن قضايا فقه الواقع المعاصر الحديث.
2. جواز الاجتهاد وإعمال العقل، لاستنباط الأحكام المناسبة للقضايا والنوازل الطارئة كما فعل الصحابة رضوان الله عليهم.
3. جاءت الشريعة لاحتوى ومواكبة للتغيرات والتحولات والتبدلات الزمانية والمكانية المناسبة، وكان هذا هو دأب العلماء، منذ الصحابة الكرام، ومن بعدهم والأئمة الذين اتّبعوهم بإحسان إلى يومنا هذا.
4. أنّ لتدريس القضايا الفقهية المعاصرة أهميَّة كبيرة تظهر آثارها فيما يلي:

- إظهار صلاحية الفقه الإسلامي لحلّ مشكلات العصر، مما يجعله فقهاً حيًّا مستمرًّا في مواجهة الحوادث حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

- تلبية حاجة المجتمع الإسلاميّ، إلى معرفة الأحكام للأحداث الجديدة، على ضوء القرآن الكريم والسنّة النبوية، مما يحقّق للمسلم استقامة الديانة، بالالتزام بهدي القرآن الكريم والسنّة في جميع أحواله، عبادات ومعاملات وغيرها.

ثانياً: التوصيات:

1. إخضاع محتوى كتب الفقه بالقسم العلمي للمتابعة والتطوير باستمرار، وتضمين محتواه لقضايا حديثة، وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي المالي والطبي والسياسي، والتركيز عليها لأنها من المتغيرات الجديدة ولها ارتباط مباشر بواقع الناس.
2. بناء محتوى مقررات الفقه بصورة حديثة وعصرية، تلبي حاجة الطلبة للمعرفة الجديدة، وحاجات المجتمع ومعايشة مشكلاته، وتشبع رغباتهم في الفهم.
3. تبني البحث الحالي كمساق دراسي في برامج القسم العلمي، أو ضمن مواضيع الفقه المقررة على الطلبة، لكل المستويات
4. طرح تلك القضايا بشكل علمي متدرج، وتنظيم متوازن، مع مراعاة الترابط والتكامل، لكل مستوى من مستويات القسم.
5. تحديد القضايا التي تواجه الطلاب كل فترة زمنية معينة واعادة النظر فيما تتضمنه المقررات من قضايا علمية في ضوء ما يستجد من تطورات ومشكلات في حياة المجتمع.
6. إعداد تصور مقترح لتدريس محتوى مقررات الفقه في ضوء قضايا فقه الواقع وقياس فعاليته التدريسية.
7. تقويم أهداف تدريس بقية المواد بالقسم، في ضوء حاجات الطلبة ومشكلات المجتمع.

ثالثاً: مقترحات البحث : استكمالاً لنتائج البحث وتوصياته يقترح الباحثون ما يلي:

1. إجراء دراسة تقويمية لمحتوى مقررات التربية الإسلامية في المراحل الدراسية الأخرى، في ضوء قضايا ومستجدات الواقع المعاصر، ومن وجهات نظر المعلمين ودرجة رضاهم عن محتوى تلك المواد.
2. إجراء دراسات تقويمية تطويرية لمناهج الفقه في ضوء فقه الواقع المعاصر تشمل بقية منظومة المنهاج) الأهداف، الأنشطة، طرائق التدريس، الوسائل التعليمية، التقويم.)

المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. أحمد، فؤاد عبد الرحمن:2003 (مدى تضمين القضايا المعاصرة محتوى مناهج التربية الإسلامية بالمرحلة الإعدادية لمملكة البحرين) مجلة العلوم التربوية، 5(1)، 24- 244.
3. الأشقر، أسامة عمر سليمان:1420هـ/ 2000(مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق) دار النفائس، الأردن.
4. الألباني، محمد ناصر الدين:1992 (سؤال وجواب حول فقه الواقع)، جمع علي حسن عبد الحميد، دار الجلالين، الرياض
5. أمين، جلال (1998) العولمة، دار المعارف، القاهرة.
6. البخاري، محمد بن اسماعيل(1997) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، المكتبة المصرية، بيروت.
7. البوسعيدي، قيس بن المرداس (2003) تقويم كتب التربية الإسلامية بسلطنة عمان في ضوء بعض القضايا) رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان.
8. بوعود، أحمد: 2006 (فقه الواقع: أصول وضوابط)، دار السلام، القاهرة.
9. الجغيمان، محمد عبد الله: 2005(تقويم مناهج التربية الاسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء القضايا المعاصرة) مجلة القراءة والمعرفة، عدد (47) سبتمبر، تصدر عن الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية/ جامعة عين شمس، القاهرة.
10. الجلال، محمد أحمد: 2006 (مدى توافر بعض القضايا العلمية والمستجدات المعاصرة في كتب التربية الإسلامية " الفقه والسيرة والإيمان" المقررة على طلبة المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية)، مجلة الدراسات والبحوث التربوية،
11. الحكمي، عبد الله:2009 (الأسس العلمية لبناء مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات فقه الواقع) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
12. حمد، هيام:2011/ 1432 (مدى تضمن محتوى التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية لقضايا فقه الواقع) رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
13. حنفي، حسن/ صادق، جلال:2002(ما العولمة؟ حوارات لقرن جديد)، ط2، دار الفكر المعاصر، دمشق
14. الخوالدة، خولة عيسى:2007، (أثر تدريس وحدة تعليمية مطورة في تحصيل طالبات مرحلة التعليم الثانوي الشامل في الأردن، لمبحث الثقافة الإسلامية واتجاهاتهن نحوه في ضوء القضايا الفقهية المعاصرة)، رسالة عمان الأردن.
15. الرمانة، عبد الرؤوف: 2013 (تحليل محتوى كتاب الفقه للصف الثالث الثانوي في الجمهورية اليمنية في ضوء القضايا الفقهية المعاصرة) بحث منشور أمارباك: مجلة الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنلوجيا www.amarabac. com المجلد الرابع، العدد التاسع) 2013 ، ص 103- 116)
16. الزحيلي، وهبة: 1406هـ (أصول الفقه الإسلامي)، دار الفكر ط1
17. السامرائي، فاروق:1997 (تعزيز فقه الواقع في ضوء الفكر التربوي الإسلامي، إسلامية المعرفة) م13، ع أ، ص179/ 183
18. السنيدي، سامي/ أينلا، زبير. (2020) تصور مقترح لتضمين احتياجات الطلاب في محتوى كتب الفقه للمرحلة الثانوية بالمدارس العربية الإسلامية بدولة بنين، جامعة الأزهر/ كلية التربية.

19. السيد، سعيد متولي:2016/1438، (فاعلية برنامج قائم على التعلم النشط في تنمية الوعي بالقضايا الفقهية المعاصرة، والتفكير الناقد لدى لطلاب الصف الثاني الثانوي الأزهري) رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة بنها/ كلية التربية، مصر.

20. شحاتة، شحاته، وآخرون:2003 ، (معجم المصطلحات التربوية، والنفسية)، ط1، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

21. شرف الدين، عبد العظيم:1985(تاريخ التشريع الإسلامي) ، ط3 ، دار العربي، القاهرة.

22. الشنقيطي، آمنة محمد المختار: 2009 (تصور مقترح لفقه النوازل في مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية) رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، السعودية

23. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد: 1995 (المعجم الأوسط)، تحقيق طارق بن عوض بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

24. العتيبي، صالح بن سعود:2005، (تحليل محتوى كتاب الفقه للصف الثالث الثانوي في ضوء القضايا الفقهية العاصرة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الميك سعود، كلية التربية الرياض، السعودية

25. العساف، صالح بن حمد: ٢٠٠٣(، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية) الرياض، مكتبة العبيكان.

26. العيادي، أحمد صبحي:2004 (المرتكزات الأساسية في الثقافة الإسلامية) دار الكتاب الجامعي، العين.

27. الفيروز آبادي، مجد الدين بن يعقوب: 1406هـ، (القاموس المحيط) الرسالة، ط1، بيروت.

28. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: د.ت، (المصباح المنير)، المكتبة العلمية، بيروت.

29. القارئ، عبد العزيز:1994 ، (فقه النوازل الواقعات دليل على ارتباط الفقه بالحياة)، مجلة البيان، ع 78، المنتدى الإسلامي، لندن.

30. القحطاني، ثابت بن سعيد:2009 ، (مدى تناول مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة للقضايا الفقهية المعاصرة واتجاهات الطلاب نحو دراستها) رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية

31. القرضاوي، يوسف:2004 ، (خطابنا الإسلامي في عصر العولمة)، دار الشروق، القاهرة، مصر.

32. القرضاوي، يوسف:1425، (تيسير الفقه للمسلم المعاصر في ضوء القرآن والسنة)، ط 2 مكتبة وهبة، القاهرة.

33. قطينة علي صلاح :2014، (تطوير منهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في ضوء احتياجات المجتمع اليمني وقضاياه المعاصرة)، رسالة دكتورة غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

34. المالكي، عدنان:2008 /1429(تقويم مقررات الفقه في المرحلة الثانوية في ضوء المستجدات الفقهية المعاصرة) رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

35. مبروك، محمد إبراهيم، وآخرون،1999(الإسلام والعولمة)، الدار القومية العربية، القاهرة.

36. مدكور، على :2002 (منهج التربية الإسلامية أصوله وتطبيقاته)، ط2 ، مكتبة الفلاح، الكويت.

37. النجار، يوسف عبد سالم: 2015، (مدى تضمن محتوى كتب الفقه للفرع الشرعي في المرحلة الثانوية القضايا الفقيهة المعاصرة وتصور مقترح لإثرائها)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة..

38. هاشم، مراد محمد: 1999، (تقويم كتاب التربية الإسلامية في التعليم الثانوي الفني في ضوء بعض القضايا الفقهية المعاصرة وتساؤلات الطلاب الدينية)، رسالة ماجستير/ كلية التربية، جامعة طنطا، مصر.

39. ياسين، محمد نعيم: 1419ه، (أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة)، دار النفائس ط2، الأردن

The Extent to Which Jurisprudence Books in the Department of Islamic Studies, College of Education, Aden, Address Contemporary Jurisprudence Issues: An Analytical Study

Amin Qasim Abdullah Al-Qasimi [1]
College of Education, Aden/University of Aden

Ghassan Nasser Mohammed Obaidi [2]
College of Education, Abyan University

Khadija Saad Al-Subaie[3]
College of Education, Abyan University

Abstract: The research aimed to create a list of the most important contemporary jurisprudence issues that should be addressed in the content of the jurisprudence books prescribed for the Department of Islamic Studies, College of Education, Aden, and to reveal the extent to which the jurisprudence content addresses these new contemporary issues. The researchers used the descriptive analytical approach, a questionnaire, and a content analysis card

as research tools. The research community represented all of the jurisprudence books prescribed by the department. Among the most important results of the research: There is a decline
and almost no level of addressing contemporary issues represented in all areas of research and the paragraphs they contain. Among the most important recommendations and
suggestions of the research

1. Subject the content of the department's jurisprudence books to follow-up and development, and include modern issues, especially those related to the economic, financial, medical, and political aspects, because these are new variables and have a direct connection to reality.
2. Adopt the current research as a course in the department's programs, or within the jurisprudence topics assigned to students, at all levels.
3. Prepare a proposed vision for teaching the content of jurisprudence courses in light of real-life jurisprudential issues and measure its teaching effectiveness.

keywords: Contemporary jurisprudential issues – New issues that have occurred at the present time – Sharia ruling – ljihad.